

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقبش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز: زدة :-

شركة الإتحاد للتغليف وطباعة الليبل/ وكيلها المحامي مسعود الظنهور.

المميز: ز ضده:-

إسماعيل عبدالله محمد عليان.

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة بداية حقوق جنوب عمان بصفتها الاستئنافية في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٦٥٩)
تاريخ ٢٠١٤/١٠/٩ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتصديق القرار المستأنف الصادر
عن محكمة صلح حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٣/٧٧٩) تاريخ ٢٠١٤/٦/٩
والقاضي: (بالزام المدعى عليها بأن يدفع للمدعي مبلغ وقدره (٧٠١) ديناراً وإلزام
المدعى عليه بالرسوم والمصاريف) وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

ولأسباب الواردة في لائحة الطعن طلب وكيل المميرة قبول
التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن أوراق الدعوى تشير إلى أن
المدعى: إسماعيل عبدالله محمد عليان كان بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤ قد تقدم بالدعوى

الصلحية الحقوقية رقم (٢٠١٣/٧٧٩) لدى محكمة صلح حقوق جنوب عمان بمواجهة المدعى عليها : شركة الإتحاد للتغليف وطباعة الليبل للمطالبة بمبلغ (٧٠١) ديناراً على سند من القول:-

١- عمل المدعي لدى شركة الإتحاد للتغليف وطباعة الليبل حيث اتفق معها على تركيب لوحات ويافطات للمرشحين للانتخابات النيابية .

٢- قام المدعي باستلام دفعات عديدة وقد تبقى له في ذمتها المبلغ المدعى به .

٣- طالب المدعى المدعى عليها عدة مرات بدفع المبلغ المدعى به إلا إنها رفضت إعطائه حقوقه المترتبة في ذمتها.

باشرت محكمة صلح حقوق جنوب عمان النظر بالدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٦/٩ حكماً المتضمن: إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعي مبلغ وقدره (٧٠١) ديناراً وإلزامها بالرسوم والمصاريف.

لم تقبل المدعى عليها (المستأنفة) بقضاء محكمة الدرجة الأولى فطعن بالصادر عنها استئنافاً لدى محكمة بداية حقوق جنوب عمان بصفتها الاستئنافية التي نظرت الطعن تدقيقاً وأصدرت بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٩ حكماً رقم (٢٠١٤/١٦٥٩) ويتضمن :- رد الاستئناف موضوعاً وتصديق الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم تقبل المدعى عليها المستأنفة (المميزة) بالحكم الاستئنافي المشار إلى منطوقه أعلاه فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٤/١١/٤ ضمن المدة القانونية .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٤ تبلغ المدعي المستأنف عليه (المميز ضده) لائحة التمييز وأبدى عدم رغبته بالرد على التمييز كونه استوفى كامل قيمة الدعوى.

وقبل الرد على أسباب الطعن:-

نجد إن المميز ضده أقام دعواه بمواجهة المميّزة لمطالبتها بمبلغ (٧٠١) ديناراً أي أنه قدر دعواه بهذا المبلغ وقد أصدرت محكمة الدرجة الحكم بإلزام المميّزة بهذا المبلغ وأيدت محكمة بداية حقوق جنوب عمان بصفتها الاستئنافية هذا الحكم.

ولما كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز العشرة آلاف دينار فإن الحكم الاستئنافية لا يقبل الطعن تمييزاً إلا بعد الحصول على إذن بتمييزه من رئيس محكمة التمييز أو القاضي المفوض بمنح الإذن.

وحيث إن المميّزة لم تحصل على الإذن بتمييز الحكم الاستئنافية ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يشير إلى أنها تقدمت بمثل هذا الطلب فإن مقتضى ذلك أن الطعن غير مقبول شكلاً.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٨/٦/٢٠١٦م

عضو _____

عضو _____ برئاسة القاضي نائب الرئيس

نائب الرئيس _____

نائب الرئيس _____

عضو _____

عضو _____

نائب الرئيس _____

نائب الرئيس _____

رئيس الديوان

دق _____

دق _____

س.أ.